الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES
ET DE LA LEGISLATION FISCALES

10 ديسمبر 2014

2119

مـن وزيـر الاقتصاد والماليـة
إلـى

الموضـــوع: طلب توضيحات حول النظام الجبائي للمكافآت المدفوعة لفائدة مؤسسة إسبانية مقابل دراسة

المرجـــع: مكتوبكم المؤرخ في 20 نوفمبر 2014 تحت عدد 006963

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمّن طلبكم معرفة النظام الجبائي للمبالغ التي سوف يدفعها ديوان البحرية التجارية والموانئ إلى مجمع شركات مقيم بإسبانيا مقابل قيامه لفائدته بدراسة حول حماية ميناء جرجيس التجاري ضد عوامل التحريك وانجراف التربة، مبينين أن المجمع المذكور رفض الخصم من المورد بعنوان الأتاوات المنصوص عليه باتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس وإسبانيا بتاريخ 12 جويلية 1982 معللا ذلك بأن الأمر لا يتعلق بدراسات على معنى الفصل 12 من الاتفاقية المذكورة، يشرّفني إعلامكم أنه بالرجوع إلى الفصل 17 من الصفقة والمتعلق بالآجال التعاقدية لإنجاز الصفقة يتبين أن مدة الدراسات سوف تستغرق 240 يوما.

وبالتالي، فإن المجمع الإسباني يعتبر أنه ينشط بتونس في إطار منشأة دائمة ويكون بذلك خاضعا لكل الواجبات الجبائية والمحاسبية المنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل بما في ذلك إيداع تصريح في الوجود.

وتخضع المبالغ التي سوف يدفعها ديوان البحرية التجارية والموانئ في إطار إنجاز الدراسات للخصم من المورد بنسبة 5% من مبلغها الخام ويكون هذا الخصم قابلا للطرح من الضريبة المستوجبة على المجمع طبقا لمجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات.

كما يخضع المجمع لواجب القيام بالخصم من المورد على كل المبالغ التي يدفعها إلى المتعاملين معه من مستغلين وأجراء بما في ذلك المناولين وذلك طبقا لأحكام مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وطبقا لأحكام اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس والبلدان الأخرى إذا تعلق الأمر بمقيمين بدولة أبرمت مع تونس اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي.

موقع الواب : www.impots.finances.gov.tn Site web
الفاكس : 71.790 550 Fax
الهاتف : 71.784 700 / 71.790 504 Tél
العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Abderhmane Eljaziri 1002 Tunis

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تحويل مستحقات المجمع إلى الخارج يبقى رهين استظهاره بشهادة في تسوية الوضعية الجبائية مسلمة من مصالح الجباية المختصة.

وتقبلوا، سيـــــدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّـــلام
عن وزير الاقتصاد والمالية
وبتفويض منه
المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد للواتي